

المشايح النسائية الصغيرة ودورها في حل مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية

أ.د / مها بنت محمد العجمي

أستاذ المناهج وطرق التدريس

جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن

د / ناصر بن سعد القحطاني

أستاذ إدارة الموارد البشرية المشارك

عميد كلية إدارة الأعمال

جامعة الأمير سظام

ملخص الدراسة :

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور المشاريع التجارية الصغيرة لعلاج البطالة النسائية في السعودية. تم استخدام الاستبانة وشملت على أربعة متغيرات رئيسية: المتغير القانوني ، المتغير الاجتماعي، المتغير المالي ، المتغير المعنوي . تم التطبيق على عينة عشوائية من (٣٠٠) مواطنة. وتكونت نتائج الدراسة من الآتي:

- ١- أن المشاريع التجارية الصغيرة وسيلة ناجحة للقضاء على البطالة النسائية في السعودية و أنه وسيلة ناجحة لتحسين وضعهن المادي والذي يوفر لهن الاستقلالية المالية و المعنوية.
- ٢- أن هناك علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين التوجيه المناسب الحكومي أو الخاص عند البدء بالمشروع التجاري الصغير ووجود تصنيف إداري موحد بوزارة التجارة بالسعودية.
- ٣- أن هناك علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين مناسبة العمل في المشروعات التجارية الصغيرة من حيث خصوصية وطبيعة المرأة السعودية و الاعتقاد بوجود روح المبادرة للعمل الحر.
- ٤- أن من أكثر الصعوبات التي واجهت المشروعات النسائية الصغيرة عي عدم توفير تمويل مناسب للمشروع سواء كان تمويلاً عائلياً أو تمويلاً حكومياً.
- ٥- أن هناك علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية بين مدى مناسبة عمل المرأة السعودية في المشروعات التجارية الصغيرة و مواجهتها للرفض الأسري أو الاجتماعي عند البدء بالمشروع.
- ٦- أن هناك علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين مناسبة عمل المرأة السعودية في المشروعات الصغيرة ومساعدة زوجها أو أحد أقاربها في إدارة المشروع.
- ٧- أن هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مستوى التعقيدات القانونية والنظامية للمشروعات الصغيرة التي تواجه المرأة السعودية و معاناتها في مواجهة المشاكل القانونية عند تأسيسها مشروعها.
- ٨- أن هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين وجود إدارة رسمية مختصة لملاك المشروعات الصغيرة ووجود تصنيف إداري موحد بوزارة التجارة عند البدء بالمشروع.
- ٩- أن هناك علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين تلقي المساعدات المالية للمشروعات الصغيرة و التصنيف القانوني للجهات الممولة.
- ١٠- أن أكبر عقبة تواجههن لإدارة مشروعها الصغير هي المشاكل المالية.

Abstract :

The study aims to identify the role of small businesses for the treatment of female unemployment in Saudi Arabia. questionnaire was used included four variables: the changing legal, social, financial, moral. The application is on a random sample of (300). The most important findings of the study results that.

The results of the study consisted of the following :

- 1- Small businesses are the successful way to eliminate unemployment among women in Saudi Arabia and to improve the physical status, which provides them with moral and financial independence.
- 2- there is a statistically significant positive correlation relationship between the appropriate guidance of the government or private sector when starting their small business project and the existence of an administrative classification unified Ministry of Commerce in Saudi Arabia.
- 3- There is a statistically significant positive correlation relationship between the positive suitable work in small businesses in terms of privacy and the nature of Saudi women and the belief that there is an entrepreneurial spirit for self-employment.
- 4- One of the most difficulties faced by small women's projects Aa failure to provide adequate funding for the project funding, whether family or government funding.
- 5- There is an inverse correlation statistically significant relationship between the appropriateness of Saudi women work in small businesses and facing social or family rejection at the start of the project.
- 6- There is a statistically significant positive correlation relationship between the appropriate Saudi women work in small businesses and help her husband or one of her relatives in the project management.
- 7- There is a statistically significant correlation between the level of legal and regulatory complexities of small enterprises facing Saudi women and their suffering in the face of legal problems at its inception.
- 8- There is a statistically significant correlation between the presence of a competent official management to owners of small businesses and the existence of an administrative classification unified Ministry of Commerce at the start of the project.
- 9- There are statistically significant positive correlation differences between the receipt of financial assistance to small businesses and legal classification of the Funders.
- 10- The biggest obstacle faced small women's projects in Saudi Arabia is financial problems.

المقدمة:

يعد تطور المشاريع الصغيرة و تشجيع إقامتها ، من أهم معطيات عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول بشكل عام، و الدول النامية بشكل خاص، وذلك من حيث زيادة الطاقة الإنتاجية و المساهمة في معالجة مشكلتي الفقر و البطالة.

ونتيجة لذلك أولت دول كثيرة هذه المشاريع اهتماما كبيرا ، وقدمت لها المساعدة بمختلف الطرق و الامكانيات المتاحة.

و على الرغم من الجهود الإنمائية التي تمت من قبل الكثير من الدول النامية إلا أنها ما زالت تعاني من بعض المشكلات الاقتصادية المختلفة ومن أهمها: انخفاض متوسط دخل الفرد، ومستوى المعيشة، وزيادة معدلات البطالة. ومع تفاقم هذه المشكلات تزايد الإحساس بضرورة الاعتماد على الذات، وتعبئة الموارد المحلية وإتاحة المجال للقطاع الخاص للعب دور أكبر في عمليات التنمية (المبيريك، والشمري، ٢٠٠٦).

ونظراً لأهمية هذه المشروعات أخذت معظم الدول النامية تركيز الجهود عليها ، فأصبحت تشجع إقامة الصناعات الصغيرة وذلك بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، وبدرجة أكبر من الصناعات الكبيرة .

وتبرز أهمية المشروعات الصغيرة بقدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة فيقل حجم الاستثمار فيها بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة، كما أنها وسيلة لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية ، وتساهم في فتح

المجال أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل. (المحروق، مقابله، ٢٠٠٦)

تكمن أهمية المشروعات الصغيرة بالدور الذي تقوم به حيث أنها تمتاز بخاصية الانتشار، فهي تشكل ٩٠٪ تقريباً من المنشآت في العالم وتوظف من ٥٠٪ - ٦٠٪ من القوى العاملة في العالم (المحروق، و مقابلة ٢٠٠٦) وبذلك فهي تعمل على زيادة الفرص الوظيفية و حل مشكلة البطالة خاصة بين الشباب. كما تمثل المشروعات الصغيرة ٤٦٪ من الناتج المحلي العالمي، وتساهم بحوالي ٦٥٪ من إجمالي الناتج القومي في أوروبا مقابل ٤٥٪ بالولايات الأمريكية، أما في اليابان فإن ٨١٪ من الوظائف هي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. Latha & Murthy, (2009) فالمشاريع الصغيرة تعد بمثابة العمود الفقري للاقتصاد الوطني (عفانة، و أبو عيد، ٢٠٠٤). كما أنها تساهم في زيادة الناتج القومي والنمو الاقتصادي للدول.

ويعتمد معظم الأفراد في الدول النامية بشكل كبير على الوظيفة الحكومية أو المشاريع الصغيرة كمصدر للدخل (Prasad & Tata, 2009) وبالتالي فإن قضية المشروعات الصغيرة تمتلك أهمية كبرى لدى صناع القرار الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية ومنها المملكة العربية السعودية وذلك بسبب دورها الرئيسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

كما يتضح من خلال بعض تجارب التنمية الاقتصادية الناجحة أن المشروعات التجارية الصغيرة هي الركيزة الرئيسية في توسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة الصادرات وتوفير فرص عمل جديدة خاصة في المناطق القروية و النائية فهي تساهم بتحويل المناطق الريفية إلى مناطق صناعية وتعمل على تخفيف عدم التوازن

بين الأقاليم المختلفة في الدولة وتحقق التوزيع العادل للدخل القومي وثروات الدولة (Latha& Murthy, 2009).

هذا ويختلف أسباب الاهتمام بالمشاريع التجارية الصغيرة في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية . فالدول المتقدمة أولت اهتمامها بالمشروعات التجارية الصغيرة، لما لها من دور في تغذية المشروعات التجارية الكبرى بالمنتجات الوسيطة، أما الدول النامية فكان تركيزها على هذا النوع من المشروعات منطلقاً من إجراءات الإصلاح الاقتصادي، و تقليل دور الدولة في الاستثمار، فقامت هذه الدول بعدة مبادرات لإنشاء و تمويل المشروعات التجارية الصغيرة (Latha& Murthy, 2009).

ويرى الباحثان أن أفضل حل لمشكلة البطالة النسائية تجربة المشاريع التجارية الصغيرة على المجتمع السعودي حيث يمكن للمرأة القيام بعملها في أي وقت و مكان يناسبها ويتوافق مع طبيعة مجتمعنا المحافظ ، وهذا ما تهدف الدراسة الحالية إلى الكشف عنه ، حيث تسعى من بين أهدافها إلى دراسة المشاريع التجارية الصغيرة ومدى فعاليتها ومواءمتها لعلاج البطالة النسائية في المملكة العربية السعودية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها :

على الرغم من الدور الكبير الذي تقوم به المشاريع التجارية الصغيرة في خدمة الاقتصاد الوطني والتي تشكل أكثر من ٩٠٪ من المنشآت في معظم دول العالم ، إلا أنها تواجه بعض العقبات التي تحد من تقدمها و تطورها . ويعتمد نجاح هذا النوع من المشاريع بشكل أساسي على عدة مقومات مثل توفير التمويل الكافي والعمل على توفير الكفاءات الإدارية القادرة على إنجاز هذا النوع من المشروعات ودعم الجهات الرسمية لها. (المحروق، و مقابلة ٢٠٠٦)

هذا وتقوم المصانع والشركات الكبيرة الاستعانة بمنتجات خارجية واستيراد ما يمكن تصنيعه محلياً ضمن المشروعات التجارية الصغيرة وذلك بسبب أنها لا تمتلك الوقت أو الطاقة للعمل ضمن الأعمال الأولية . فالمشروعات التجارية الصغيرة تعمل كمساعد لتوفير المواد الأولية للمشروعات الكبيرة والمتوسطة ونتيجة لذلك فإن هناك منفعة تكاملية بينها وبين المشاريع التجارية الكبيرة في الدولة ، خاصة أنها لا تحتاج لورش ذات كفاءة وتقنية عالية لصنعها ، وهذا يتلاءم مع طبيعة وخصوصية المرأة السعودية الاجتماعية وما تمتلكه بعض النساء من تقنيات خاصة ببعض الأعمال الحرفية مثل صنع علب حفظ المنتجات، أو إنتاج وتشكيل شرائط الزينة، أو تغليف منتجات مصانع الحلويات و التمور. لذا فإنه من الضروري تقديم كافة التسهيلات الاقتصادية للمشاريع التجارية الصغيرة لمعالجة البطالة بين النساء والتي يفوق عددها بطالة الرجال بمراحل، حيث بلغ معدل البطالة النسائية في المملكة ما يقارب ٣٤.٨٪، بينما لا تتجاوز بطالة الرجال ٦.٣٪، وفق ما أعلنته مصلحة الإحصاءات العامة السعودية لعام ١٤٣٤هـ .

وفي ضوء ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية :

- هل المشاريع التجارية الصغيرة وسيلة ناجحة للقضاء على البطالة النسائية في المملكة العربية السعودية؟
- هل هناك علاقة بين التوجيه المناسب الحكومي أو الخاص عند البدء بالمشروع التجاري الصغير و وجود تصنيف إداري موحد بوزارة التجارة بالمملكة العربية السعودية؟
- هل هناك علاقة بين تملك المرأة السعودية مشروع تجاري صغير في الوقت الحاضر و إدارته بنفسها ؟

- ماهي الصعوبات التي تواجه المرأة السعودية عند تنفيذها لمشروعها التجاري الصغير؟
- ما العلاقة بين مدى مناسبة عمل المرأة السعودية في المشروعات التجارية الصغيرة و مواجهتها للرفض الأسري أو الاجتماعي عند البدء بالمشروع؟
- ما العلاقة بين تناسب عمل امرأة السعودية في المشروعات التجارية الصغيرة ومساعدة زوجها أو احد أقاربها في إدارة المشروع؟
- هل هناك علاقة بين مستوى التعقيدات القانونية والنظامية عند تأسيس المشروعات النسائية الصغيرة و المشاكل القانونية عند تأسيسه؟
- هل هناك علاقة بين وجود إدارة رسمية و تصنيف إداري خاص بالمشروعات التجارية الصغيرة بوزارة التجارة في المملكة العربية السعودية؟
- هل هناك علاقة بين تلقي المساعدات المالية للمشروعات التجارية الصغيرة و التصنيف القانوني للجهات الممولة لها؟
- ماهي العقبات الرئيسية التي تواجه إدارة المشاريع التجارية الصغيرة النسائية بالمملكة العربية السعودية ؟

أهداف الدراسة :

تحدد أهداف الدراسة بالآتي :

- التعرف على دور المشاريع التجارية الصغيرة كوسيلة فعالة للقضاء على البطالة النسائية في المملكة العربية السعودية .

- التعرف على العلاقة بين التوجيه المناسب الحكومي أو الخاص عند البدء بالمشروع التجاري الصغير ووجود تصنيف إداري موحد بوزارة التجارة بالمملكة العربية السعودية .
- التعرف على العلاقة بين تملك المرأة السعودية مشروع تجاري صغير في الوقت الحاضر و إدارته بنفسها .
- التعرف على الصعوبات التي تواجه المرأة السعودية عند تنفيذها لمشروعها التجاري الصغير.
- التعرف على العلاقة بين مدى مناسبة عمل المرأة السعودية في المشروعات التجارية الصغيرة و مواجهتها للرفض الأسري أو الاجتماعي عند البدء بالمشروع.
- التعرف على العلاقة بين تناسب عمل امرأة السعودية في المشروعات التجارية الصغيرة ومساعدة زوجها أو احد أقاربها في إدارة المشروع.
- التعرف على العلاقة بين مستوى التعقيدات القانونية والنظامية عند تأسيس المشروعات النسائية الصغيرة و المشاكل القانونية عند تأسيسه.
- التعرف على العلاقة بين وجود إدارة رسمية و تصنيف إداري خاص بالمشروعات التجارية الصغيرة بوزارة التجارة في المملكة العربية السعودية.
- التعرف على العلاقة بين تلقي المساعدات المالية للمشروعات التجارية الصغيرة و التصنيف القانوني للجهات الممولة لها.
- التعرف على العقوبات الرئيسية التي تواجه إدارة المشاريع التجارية الصغيرة النسائية بالمملكة العربية السعودية .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة بالآتي :

- تبرز أهمية الدراسة من الندرة الشديدة (في حدود علم الباحثة) في الدراسات التي تناولت المشاريع النسائية الصغيرة كحل لمشكلة البطالة بالمملكة، حيث يؤمل أن تسهم نتائج الدراسة الحالية في إثراء ميدان الدراسات العلمية بمعلومات نظرية ومعالجات تطبيقية يمكن أن يسهم العمل بها في إفادة راسمي السياسات الاقتصادية و التنمية على تحسين أداء القطاع الاقتصادي و المادي بالمملكة.
- إنه قد يمثل إضافة نظرية في أدبيات البحث عن موضوع المشاريع التجارية الصغيرة النسائية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية .
- تزداد أهمية هذا البحث في الوقت الحالي نتيجة لتراجع معدلات التنمية الاقتصادية في الكثير من بلدان العالم، ومنها المملكة العربية السعودية، من جهة، وتزايد أهمية المشاريع التجارية الصغيرة من جهة أخرى.

حدود الدراسة :

تقتصر الدراسة الحالية على الحدود التالية:

- الحدود الموضوعية: يقتصر هذا البحث على المشروعات النسائية الصغيرة و دورها في حل مشكلة البطالة .
- الحدود البشرية : السيدات السعوديات اللاتي يملكن المشروعات النسائية الصغيرة التي أثبتت نجاحها وفعاليتها في المجتمع السعودي.
- الحدود المكانية : منطقة الرياض.
- الحدود الزمانية : طبقت الدراسة في العام الجامعي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ.

مصطلحات البحث:

المشاريع النسائية الصغيرة:

عرفتها منظمة العمل الدولية بأنها "وحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع سلعاً وخدمات، وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية من البلدان النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة وبعضها الآخر قد يستأجر عمالاً وحرفيين ومعظمها يعمل برأس مال ثابت صغير أو ربما بدون رأس مال ثابت". (شبلان، ٢٠٠٧: ٢٣)

وقد عرف الباحثان المشاريع النسائية الصغيرة إجرائياً بأنها : المشاريع النسائية الهادفة والربحية المنتجة مهما اختلف نوع نشاطها والتي يقل عدد العاملين فيها عن ٢٠ عامل و لها مالك واحد أو اثنين بحد أقصى.

البطالة:

عرفتها منظمة العمل الدولية بأنها " العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل و هو قادر على العمل و راغب فيه و يبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده " (شبلق، ٢٠٠٢: ٢٥) وهذا هو التعريف الذي تقصده الدراسة الحالية .

الإطار النظري: واقع البطالة في المملكة العربية السعودية

يعتبر الارتفاع الكبير في إيرادات المملكة النفطية وما ترتب عليه من ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي من الأسباب الهامة في إعادة هيكلة سوق العمل السعودية وعلى تكوينها التنظيمي و السكاني ، نتج عنه خصائص فريدة تميزه عن كثير من أسواق العمل العربية ، ومن أبرز هذه الخصائص ما يلي (منظمة العمل العربية، ٢٠٠٨) :

- انخفاض نسبة السكان المساهمين في قوة العمل (٣٠٪ تقريبا) وتعتبر نسبة منخفضة جداً عند مقارنتها بالمعايير الدولية.
- انخفاض نسبة مساهمة الإناث السعوديات في سوق العمل بنسبة (١٢٪).
- ثنائية سوق العمل السعودي ، حيث تتكون القوى العاملة من فئتين : عمالة مواطنة تشكل النسبة الأقل (٤٨٪) ، عمالة وافدة تشكل الأكثرية في سوق العمل سواءً العام أو الخاص (٥٢٪) .
- صعوبات تواجه سوق العمل السعودي - كغيره من أسواق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي - في استيعاب خريجي الجامعات، وهذا ما تشير إليه توقعات نمو القوى العاملة الوطنية المستقبلية وكذلك التوجهات الاقتصادية.

ولقد وصل القطاع الحكومي في المملكة إلى مرحلة الاكتفاء الوظيفي مما ينتج عنه تكديس الخريجين لسنوات عديدة ، أما القطاع الخاص الذي اعتمد عليه في استيعاب الخريجين فإنه لا زال يؤمن بعدم مواءمة الخريجين لمتطلبات سوق العمل.

و يوضح شبلاق (٢٠٠٧) بأن هناك عدة أسباب دعت القطاع الخاص لاستقدام العمالة الوافدة وهي كالتالي :

- ١- انخفاض أجور العاملة الوافدة مقارنة بالعمالة الوطنية وذلك بسبب عدم وجود حد أدنى لأجور العمالة الوافدة يلتزم بها صاحب العمل، وإنما يترك ذلك لتقدير صاحب العمل في تحديد الأجر الذي يراه مناسباً ويحقق له الربح ، وقد يصل متوسط أجر العمالة الوافدة الشهري من ٣٠٪ - ٤٠٪ من أجور العمالة الوطنية.
- ٢- وجود سوق مفتوحة للعمالة الوافدة من مصادر مختلفة مما يتيح للقطاع الخاص حرية الاختيار منها مع ما يتوافق واحتياجاته.
- ٣- عدم رغبة الشباب السعودي بالعمل بالقطاع الخاص بسبب انخفاض الأجور وساعات العمل الطويلة.
- ٤- رغبة الشباب السعودي بوظيفة إدارية حكومية وعمل مكتبي مريح حتى لو كان تخصصه مهنيًا أو فنياً .
- ٥- توافر الكفاءة والخبرة عند العمالة الوافدة و سد احتياج القطاع الخاص، والتي قد لا تكون متوافرة لدى العمالة الوطنية في التخصصات معينة . ونتيجة لذلك فالقطاع الخاص السعودي يفضل توظيف العمالة الوافدة على العمالة المحلية .

ومن جهة أخرى نجد أن المواطنين لا يحبذون العمل لدى القطاع الخاص ويفضلون العمل في المجال الحكومي ، إضافة لذلك عدم قدرة القطاع الحكومي على توظيف المزيد من السعوديين.

وبناء على إحصاءات مسح القوى العاملة ، فإن معدل البطالة لإجمالي القوى العاملة السعودية يصل إلى نحو ١٢ في المائة في عام ١٤٣٥هـ (٢٠١٤م) ، وينخفض للذكور إلى نحو ٦ في المائة ، ويقفز المعدل إلى مستويات عالية بالنسبة للإناث ، حيث يصل إلى ٣٣.٣ في المائة من القوى العاملة النسائية ، أي أن ثلث القوى العاملة النسائية متعطل عن العمل. (الخریف، ١٤٣٥هـ) ويرجع ذلك إلى أن معظم أصحاب القطاع الخاص في السعودية يفضلون توظيف الرجال أكثر من النساء بسبب ظروف النساء الخاصة بالإجازات والرضاعة وغيرها.

وللبطالة تأثير كبير على المرأة السعودية أكثر منه على الرجال ، كما أن فترة البطالة بين النساء تكون أطول منها بين الرجال؛ بسبب اعتماد النساء في أغلب الأحيان على الجهات الرسمية للحصول على فرصة عمل مثل: مكاتب التوظيف أو القوى العاملة ، وفي المقابل يسعى الرجال إلى الحصول على فرص عمل بطرق مختلفة ، وعنده القدرة على الجمع بين أكثر من عمل في وقت واحد ، أما معظم النساء فيكتفين بعمل واحد بسبب مسؤولياتهن العائلية. (السالم ، ٢٠١٤)

ومن أهم الأسباب وراء ارتفاع معدلات البطالة في السعودية الزيادة في عدد الإناث القادرات على العمل والراغبات في العمل حيث وصل عددهن (٦٥٩٤٨٧) (مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات ، ١٤٣٦هـ) وهذا يتزامن مع الأداء الاقتصادي غير المتناسب مع المعروض من العمالة ، وشح فرص التوظيف في القطاع الحكومي والذي يتزامن مع عدم مقدرة القطاع الخاص باستيعاب الأعداد المتزايدة من طالبي العمل ، إضافة إلى عدم مناسبة مخرجات التعليم لتتسجم مع المتطلبات

المتغيرة لسوق العمل السعودي . كما تعود بظالة الإناث لأسباب أخرى متعددة من أهمها أن المهن التي تتناسب مع طبيعة وظروف المرأة السعودية و المقبولة اجتماعياً أقل بكثير من المهن المتاحة للذكور.(ماهر، ٢٠١٢: ١٢٣)

هذا وتحقق المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية ناتج محلي يتراوح بين ٣٢.١ - ٤٨.٢ مليار ريال (١٩.١٪ إلى ٢٨.٧٪ من إجمالي الناتج المحلي المتولد عن القطاع الخاص (ماعد البترول) (٧.٣٪ إلى ١٠.٩٪ من إجمالي الناتج المحلي) ، كما تحقق المشروعات التجارية الصغيرة حوالي ٩٠٪ من إجمالي المنشآت العاملة بالاقتصاد السعودي وتمثل حوالي ٨٢٪ من إجمالي العمالة بالقطاع الخاص وتشارك بنحو ٢٨٪ من الناتج المحلي المتولد عن القطاع الصناعي (ماعد البترول) . أما بالنسبة لحجم فرص العمل التي توفرها هذه المشروعات للشباب السعودي فلا تزال نسبته ضعيفة جدا بحيث لا تزيد عن ٢٥٪ . (نايف، ٢٠١٢: ١١٢)

ونتيجة لذلك فقد تزايد الاهتمام بأهمية المنشآت التجارية الصغيرة في توفير فرص عمل جديدة على مستوى المملكة ، حيث أن القطاع الحكومي لم يعد قادرا وحده على توفير فرص عمل كافية في ظل تزايد الخريجين من الجنسين.

وعلى الرغم من أهمية دور المنشآت التجارية الصغيرة في انتعاش الاقتصاد الوطني ، والاهتمام الذي تمنحه مختلف القطاعات الاقتصادية بهذه المنشآت ، إلا أنها مازالت تواجه الكثير من المعوقات التي تعترض سبيلها ، وتعرقل مسيرتها نحو التطور والتنمية ويمكن حصر هذه المعوقات فيما يلي: (الهيبي، ٢٠٠٥)

- القصور في مصادر التمويل ، والتي تتضح من خلال تراجع الجهات التمويلية في المملكة عن توفير التمويل المناسب لتأسيس وتشغيل المنشآت التجارية

الصغيرة بشروط تتوافق مع وضعها وقدراتها ، بالإضافة إلى عدم وجود جهة معينة تتولى ضمان مخاطر الائتمان الموجهة لهذه المنشآت.

- عدم توفر المقومات الأساسية للبنية الأساسية اللازمة لدعم وتنمية المنشآت التجارية الصغيرة في المجالات المختلفة ، خاصة الإنتاج والتسويق.

- وجود معوقات إدارية وإجرائية تتمثل في ضعف الخبرات الإدارية . إضافة إلى ذلك احتياج معظم المنشآت التجارية الصغيرة للهيكل التنظيمي السليم ، والذي يؤدي بدوره إلى وجود الكثير من المشاكل مثل عدم القدرة على الفصل بين الإدارة والملكية ، وعدم الربط بين السلطة والمسئولية.

- عدم توفر المساعدات الفنية المقدمة للمنشآت التجارية الصغيرة ، خاصة في مجال اكساب مهارات ومقومات العمل لأصحاب هذه المنشآت أو العاملين بها ، إضافة إلى ذلك عدم تأهيل هذه المنشآت لإنتاج مخرجات مطابقة للمواصفات العالمية ، خاصة وأن المملكة انضمت لمنظمة التجارة العالمية الأمر الذي يدخل منتجات هذه المنشآت في منافسة حادة مع المنتجات العالمية.

- قلة البيانات المتاحة عن المنشآت التجارية الصغيرة ، وعن أسواق العمل التي تتعامل معها سواء في مدخلات الإنتاج أو المنتجات النهائية.

- عدم توفر برامج دعم لتسويق المنتجات المحلية لهذه المشروعات بل إن معظمها لا يتعدى بأن تكون مجموعة من المعارض الدورية والسنوية التي لا يعلم بقيامها الكثير من المستثمرين الصغار.

- عجز مجالات البحث العلمي المطبقة حتى الآن لدعم وتنمية دور المنشآت الصغيرة في الاقتصاد الوطني ، حيث لا تتوفر خطة متكاملة لهذه البحوث سعياً للوصول إلى نتائج تخدم أعمال هذه المنشآت.

- عدم استفادة معظم المنشآت التجارية الصغيرة من نظام الحوافز مثل الإعفاءات الجمركية أو إمكانية الحصول على الأراضي بأسعار رمزية ، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على القروض الحكومية الميسرة.
- ضعف الروابط بين المنشآت الصغيرة والمشروعات الكبيرة ، و إصدار القرارات واللوائح التنظيمية بشكل مفاجئ التي تصدرها الجهات المعنية.
- إضافة لما تواجهه المشروعات التجارية الصغيرة بأي دولة في العالم من عقبات عامة سواء تمويلية أو تشغيلية، فالمرأة السعودية العاملة بمجال المشروعات الصغيرة تعاني ما يتعدى تلك العقبات التي تقف حاجز من تطور ونمو الكثير من المشروعات النسائية السعودية . وهذا يعود لطبيعة المجتمع السعودي المحافظ ونظرتة حول عمل المرأة خاصة في مجال العمل الحر والذي تعد المشروعات الصغيرة جزءاً مهماً منه.

فالمرأة السعودية تواجه الكثير من المشكلات التي من أهمها كما جاء في دراسة صندوق التنمية الصناعي حول معوقات الاستثمار النسائي للمشاريع الصغيرة لعام ٢٠١١م "أن ٤٥٪ من العوائق التي تصادف المشروعات ناجمة عن الإجراءات والأنظمة، و٣٥٪ من صعوبات في المشروعات ناجمة عن التمويل، فيما استحوذت العمالة وصعوبة الحصول على تأشيرات على النسبة الأعلى التي بلغت ٤٤٪، ومن الصعوبات أيضا التسويق بنسبة ٢٠٪، وأما الصعوبات التقنية بلغت ٤١٪، والتنظيمات الإدارية بلغت ٣٣٪ وأما توفر المعلومات للمشروعات ومحاولة الحصول عليها شكلت ٣٢٪". بالإضافة إلى أنها تتميز بـ"ضعف الخبرات، و افتقار معظم المنشآت الصغيرة للهيكل التنظيمي السليم.(آل رجب، ٢٠١٢ : ١٥)

- كما يرى ملاح (٢٠١٣ : ٥٤) أن من أكبر المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية "الازدواجية وتكرار المشاريع مثل صنع الأكلات المنزلية، صنع السجاد المخصص للصلاة، وسوى ذلك، فعلى المرأة السعودية الخروج عن المألوف وتقديم أفكار لمشاريع إبداعية. ومن المعوقات غياب الجودة أحياناً، علماً بأن الجودة، مفهوم يجب الأخذ به بشكل جدي. ويجب مواكبة التطور السريع في العالم ومعرفة اتجاهات السوق، والتخلص من عدم القدرة على إدارة المشروع ويحصل ذلك بمتابعة دورات تدريبية في المجال الإداري"، هذا بالإضافة للعديد من العقبات الاجتماعية والأسرية التي تحد من عمل و تطور المرأة في مجال المشروعات التجارية الصغيرة .

ولقد قامت حكومة المملكة العربية السعودية بالعديد من الإجراءات لتنمية المشروعات التجارية الصغيرة للحد من البطالة و تلخص في الآتي :
(السالم ، ٢٠١٤ : ١١)

١- برامج تدريب وتأهيل وتشغيل الشباب السعودي مثل : برنامج الأمير عبد المجيد بن عبد العزيز وبرنامج الأمير خالد الفيصل ، استراتيجية تنمية الموارد البشرية ، استراتيجية التوظيف.

٢- إنشاء صندوق تنمية الموارد البشرية عام ١٤٢١هـ و يتميز بالاستقلال الإداري والمالي ويهدف إلى :

- تقديم الإعانات لتأهيل و توظيف القوى العاملة الوطنية في القطاع الخاص.

- المشاركة في تكاليف تأهيل القوى العاملة الوطنية .

- تحمل نسبة من رواتب من يتم توظيفهم في القطاع الخاص .

- دعم وتمويل برامج ميدانية.
- تقديم قروض لمنشآت تأهيل وتدريب القوى العاملة.
- ٣- دور الجهات المعنية بتنمية المشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة حيث يوجد أكثر من ١٩ جهة حكومية وخاصة ذات العلاقة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة كوزارة العمل والصحة والمواصلات والغرف التجارية الصناعية والمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني وغيرها .
- أ- ومن أهم الجهود الحكومية الآتي :
- إعادة هيكلة البنك السعودي للتسليف والادخار ورفع رأسماله .
- برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة .
- صندوق تنمية الموارد البشرية.
- صندوق التنمية الصناعي.
- صندوق مكافحة الفقر .
- معهد ريادة الوطني للأعمال.
- صندوق الغرفة التجارية بالمنطقة الشرقية لتنمية المشروعات الصغيرة.
- إنشاء مركز لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني.
- إنشاء وحدة إدارية بالهيئة العامة للاستثمار تختص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- تنظيم المؤتمرات والندوات.

ب- ومن أهم جهود القطاع الخاص الآتي :

- إنشاء صندوق عبد اللطيف جميل للتأهيل المهني والحرفي ودعم المشاريع الصغيرة.
- مركز عبد الله الحمد الزامل لخدمة المجتمع.
- إنشاء صندوق المؤوية لدعم المشاريع الناشئة .
- إنشاء شركة أوركس للتأجير التمويلي .
- قيام عدد من البنوك بعمل برامج خاصة لدعم المنشآت الصغيرة .

ج- ومن أهم جهود الغرف التجارية الصناعية الآتي :

- إنشاء مراكز متخصصة لرعاية وخدمة المنشآت الصغيرة بهدف تقديم مجموعة الخدمات المخصصة لهذا القطاع.

د- ومن أبرز برامج وآليات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

- برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة (صندوق التنمية الصناعية السعودي)
- البنك السعودي للتسليف والادخار .
- صندوق المؤوية .

الدراسات السابقة :

بيّنت دراسة السميرات (٢٠٠٩) والتي هدفت إلى التعرف على المشكلات المالية والإدارية التي يواجهها أصحاب المشروعات الصغيرة في إقليم الجنوب بالأردن من خلال دراسة ميدانية على عينة من ٢٦٠ مشروعاً، توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن مشكلات عدم توفر رأس المال ونقص الضمانات جاءت في المرتبة الأولى من حيث أهميتها كما أن نقص الخبرات الإدارية والمالية والتسويقية كانت من الأسباب الرئيسية لفشل بعض هذه المشاريع، وأوصى الباحث بضرورة إعداد برامج فعالة ومدروسة والعمل على تدريب وتأهيل أصحاب هذه المشاريع.

و وضحت دراسة سلمان (٢٠٠٩) على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في سوريا لتقييم الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة التي تعمل في ظل استراتيجية تنموية داعمة، تلك المشروعات التي نشأت بتشجيع ودعم حكومي وفق خطة استراتيجية خاصة بتنمية المشروعات، ومدى نجاح هذه المشروعات في أداء دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أظهرت النتائج لهذه الدراسة أن المشروعات الصغيرة قادرة بشكل أكيد على توفير فرص عمل دائمة بالإضافة إلى فرص العمل الموسمية، وتحسين مستوى الدخل وبالتالي التخفيف من الفقر، كما أن المشروعات الصغيرة ساهمت في تمكين المرأة اقتصادياً في سوريا.

و هدفت دراسة صالح (٢٠٠٩) إلى التعرف على دور المشروعات الصغيرة وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى أهم العقبات التي تقف في طريق هذه المشروعات وتمنعها من أداء دورها في عملية التنمية، وكذلك اقتراح

الحلول المناسبة لانطلاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاركة في تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

عدم وجود تصنيف ثابت يمكن أن تعرف على أساسه المشروعات الصغيرة من المتوسطة في ليبيا. وأن مشكلة أصحاب المشروعات - من وجهة نظرهم - ليست في نقص الخبرة والمهارات الفنية والإدارية، وإنما في نقص الأموال الشخصية وعدم قدرتها على الإيفاء بمتطلبات العمل. أما عن صعوبة التمويل المصرفي فإنه يشكل أحد أهم الصعوبات التي تواجه هذه المشروعات. ويرى عدد كبير من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنهم يجدون صعوبة في التقدم للحصول على دعم مالي من المصارف.

بينما تم البحث في دراسة (Islam, 2009) عن أسباب البدء بالمشروعات الصغيرة في بنجلاديش وتحليل المعوقات التي تواجه المشروع في بدايته وما بعد ذلك، وكانت من نتائج الدراسة أن الخوف من البطالة والتقاليد العائلية والخبرة السابقة في نفس المجال والنقص في التعليم العالي كانت من الأسباب الرئيسية لبدء هذه المشروعات، أما بالنسبة للمعوقات التي تواجه المشروع في بدايته وما بعد ذلك فكان من أهمها - نقص رأس المال الثابت ورأس المال العامل، والنقص في التدريب والمهارة، والضمانات غير الكافية والنقص في الأيدي العاملة الماهرة. وفي نهاية دراسته أوصى الباحث بضرورة قيام الحكومة بتوعية الأفراد بالفرص الاقتصادية المتاحة، وضرورة توفير التمويل المؤسسي بفائدة متدنية، تشجيع العاملين في هذه المشاريع من خلال الحوافز المادية، وقيام الحكومة بضمان قروض المشروعات الصغيرة.

و ركزت دراسة (Wu,Junjie, Song,Jining & Zeng, Ctherine,2008) ، على صياغة دليل تجريبي لتمويل المشروعات الصغيرة في الصين و العمل على توفير

دلائل كمية فيما يتعلق بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى مشاكل التمويل التي تواجه هذه المشاريع بهدف تطوير أعمالها ، وفي نهاية البحث توصل الباحثون إلى أن احتياجات وخيارات التمويل بالنسبة لهذه المشاريع تختلف باختلاف حجمها والمرحلة التي تمر بها دورة الأعمال على اعتبار أن التمويل في بداية المشروع يتم من خلال الأموال الخاصة أما في المراحل المتقدمة من المشروع فإن الحاجة للقروض تزداد ، كما توصلت الدراسة إلى أن الجزء الأكبر من المشاريع الصغيرة تعتمد على قروض البنوك .

وهدفت دراسة المحروق ومقابلة (٢٠٠٦) إلى التعرف على المشروعات الصغيرة أهميتها ومعوقاتها التي أجريت في قطاع المشروعات الصغيرة في المملكة الأردنية الهاشمية وعلى عينة حجمها ٢٠ مشروع، حيث تناولت أهم المعوقات التي تواجه قطاع المشروعات الصغيرة العامل في المملكة الأردنية الهاشمية حيث قامت الدراسة بتعريف المشروعات الصغيرة وارتباطاتها بالمشروعات الأخرى كما قامت بطرح الخصائص والمميزات المرتبطة بالمشروعات الصغيرة ، كما قامت بالتطرق إلى أهم مصادر تمويل المشروعات الصغيرة.

كما تناولت دراسة (الأسرج ، ٢٠٠٦) دور المشروعات الصغيرة كمدخل لتمتع المواطن المصري بحقوقه الاقتصادية التي أجريت في قطاع المشروعات الصغيرة في مصر على عينها حجمها ٤٠ - ٥٠ مشروع، حيث تناولت أهمية المشروعات الصغيرة على تحسين دخل المواطن المصري باعتبار المشروعات الصغيرة أحد أهم مصادر تحسين الدخل في الدول النامية، وتطرق إلى محاول التنمية لتعظيم تمتع المواطن المصري بحقوقه الاقتصادية.

وأهم ما أوصت به هذه الدراسة هو :

نجاح سياسات التنمية بوجه عام مرهون بإنجاز إصلاحات سياسية تسمح بمشاركة القوى الفاعلة والكفاءات الحية في رسم القرارات الاقتصادية والسياسية المصرية .

على ضرورة سيادة الأمن والسلام على مستوى العالم فبدون ذلك تصبح الجهود الخاصة بالتنمية وحقوق الإنسان غير ذات معنى فالصراعات حالياً تنتشر في أكثر من ٢٥ دولة في العالم كما أن عدد الفقراء في العالم قد وصل إلى ٣ مليارات شخص وأن قيمة ما ينفقه العالم في التسليح قد بلغ ألف مليار دولار.

وهدفت دراسة (عبدالباقي، ٢٠٠٤) إلى التعرف على دور المشروعات الصغيرة وأثرها في القضاء على البطالة أجريت هذه الدراسة في جمهورية مصر العربية وبينت أهمية المشروعات الصغيرة في الاقتصاد المصري، وتعريف المشروعات الصغيرة، وبينت دور المشروعات الصغيرة في مواجهة مشكلة البطالة، وأظهرت المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة، وتطرق إلى بعض المقترحات لتنمية المشروعات الصغيرة نذكر منها :

- العمل على تغيير القيم والمتجهات بالتخلي عن الوظيفة الحكومية والإقبال على العمل الحر.
- وضع سياسة عامة واضحة ومحددة الأهداف.
- توفير المعلومات والبيانات عن قطاع المشروعات الصغيرة.
- التنسيق بين مختلف الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة.

- تقديم التمويل الكافي من خلال تحفيز البنوك على الإقراض بفترات سماح مقبولة وأسعار فائدة مميزة.

- توفير التدريب الكافي للكوادر العامة في قطاع المشروعات الصغيرة.

بعد استعراض ما توفر من الدراسات السابقة يتضح التالي:

- الندرة الشديدة في الدراسات التي تناولت المشاريع النسائية الصغيرة كحل لمشكلة البطالة بالمملكة ، ولعل ذلك مما يضفي أهمية للدراسة الحالية.

- يبدو أن هناك اهتمام واضح من قبل الباحثين في التعرف على مفاهيم المشاريع الصغيرة في عدد من البلدان المتقدمة والنامية لمعرفة مدى التشابه والاختلاف من حيث البنية والتركيب في المشروعات الصغيرة وإجراء مقارنة بين الدول المتقدمة والنامية .

- تطرقت بعض الدراسات (بصورة مباشرة وغير مباشرة) إلى أهمية المشاريع الصغيرة من ناحية التطبيق والأهمية على الاقتصاد الوطني ككل.

منهجية البحث:

١- منهج الدراسة:

في ضوء طبيعة هذه الدراسة و البيانات المراد الحصول عليها سوف يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يهتم بدراسة الواقع وتحديد العوامل المؤثرة فيه من حيث طبيعتها و العلاقات القائمة بينها . ولا يقتصر هذا المنهج على مجرد الوصف بل يتعداه إلى التفسير و التحليل والوصول إلى استنتاجات تسهم في فهم الواقع و تحليله و تطويره .

٢- مجتمع الدراسة :

يتمثل مجتمع البحث بالسيدات السعوديات اللواتي يملكن مشاريع صغيرة (الذي لا يزيد العاملين فيه أكثر من عشرة موظفين) وعائنين من البطالة .

٣- عينة الدراسة :

تم اختيار مدينة الرياض كأحد المدن الرئيسية في المملكة (جدة والرياض والدمام) والتي تنتشر فيها هذه المشروعات ولصعوبة شمول البحث على المناطق الثلاث تم الاكتفاء بهذه المنطقة واعتماد المشروعات النسائية الصغيرة المسجلة رسمياً كمشاريع تمتلك الصفة الرسمية مع العلم أن المشروع الصغير هو المشروع الذي لا يزيد العاملين فيه أكثر من عشرة موظفين. و تم اختيارهن عشوائياً و بلغ عددهن (٣٠٠) امرأة.

٤- خصائص أفراد عينة الدراسة:

يمكن توضيح خصائص أفراد الدراسة في ضوء متغيرات الدراسة المتمثلة في: (العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، العمل في القطاع الحكومي أو الخاص) على النحو التالي:

جدول رقم [١] توزيع عينة الدراسة وفق العمر

النسبة المئوية %	العدد	الفئة العمرية
١٣	٣٩	٢٠ - ٢٥
٣٠	٨٩	٢٦ - ٣١
٢٢	٦٦	٣٢ - ٣٧
١٦	٥٠	٣٨ - ٤٣
١٩	٥٦	٤٤ فما فوق
١٠٠.٠	٣٠٠	المجموع

يتضح من الجدول رقم (١) أن الفئة العمرية (٢٦ - ٣١) مثلت أعلى نسبة بين أفراد الدراسة حيث بلغ نسبتهن إلى المجموع الكلي لأفراد الدراسة (٣٠٪). وهذا يدل أن هنالك توجه من الفئة الشابة مما يعني أن هنالك تغيير في آرائهن للعمل الحر والتي يهابها الكثيرين خوفا من الفشل أو نظرة المجتمع الدونية له .

جدول رقم [٢] توزيع عينة الدراسة وفق الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية %
عزباء	٧١	٢٤
متزوجة	٣٨	١٢
مطلقة	١٢٩	٤٣
أرملة	٦٢	٢١
المجموع	٣٠٠	١٠٠.٠

يتضح من الجدول رقم (٢) أن فئة المطلقات مثلت أعلى نسبة بين أفراد الدراسة حيث بلغ نسبتهن إلى المجموع الكلي لأفراد الدراسة (٤٣٪). وربما يرجع إلى ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع السعودي إضافة إلى عدم وجود برامج دعم وحماية للمرأة المطلقة التي تكفل لها حياة كريمة.

جدول رقم [٣] توزيع عينة الدراسة وفق المؤهل الدراسي

المؤهل الدراسي	العدد	النسبة المئوية %
ابتدائي	٢٠	٧
متوسط	٤٣	١٤
ثانوي	٨٢	٢٧
جامعي وأعلى	١٥٥	٥٢
المجموع	٣٠٠	١٠٠.٠

يتضح من الجدول رقم (٣) أن فئة الجامعيات و أعلى مثلت أعلى نسبة بين أفراد الدراسة حيث بلغ نسبتهن إلى المجموع الكلي لأفراد الدراسة (٥٢٪). وهذا يدل على أن هناك بطالة واضحة لصاحبات المؤهلات الدراسية العليا وللتخلص من ذلك اتجهن للعمل الحر ضمن المشروعات التجارية الصغيرة.

جدول رقم [٤] توزيع عينة الدراسة وفق العمل في القطاع الحكومي أو الخاص

النسبة المئوية %	العدد	العمل في القطاع الحكومي أو الخاص
٢٧	٨٠	نعم
٧٣	٢٢٠	لا
١٠٠.٠	٣٠٠	المجموع

يتضح من الجدول رقم (٤) أن من عملن في القطاع الحكومي او الخاص مثلت أعلى نسبة بين أفراد الدراسة حيث بلغ نسبتهن إلى المجموع الكلي لأفراد الدراسة (٧٣٪). وهذا يدل على بطالة واضحة للوظائف النسائية السعودية .

٥- أداة الدراسة :

تم استخدام الاستبانة أداة لجمع المعلومات ، وتم بناؤها استناداً على ما تم الرجوع إليه من الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة لتشمل على أربعة متغيرات رئيسية: المتغير القانوني ، المتغير الاجتماعي ، المتغير المالي ، المتغير المعنوي .

١- صدق أداة الدراسة:

صدق المحكمين:

للتحقق من صدق الأداة قام الباحثان بعرض الاستبانة في صورتها المبدئية على عدد من أعضاء هيئة التدريس في كليتي إدارة الأعمال و التربية وذلك للحكم وإبداء الرأي حول الجوانب التالية - وفي ضوء الأهداف التي تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقها والمتغيرات التي تحكمها - : (مدى انتماء كل عبارة إلى محورها ، وضوح العبارات وسلامة صياغتها ، التعديلات أو الإضافات المقترحة على الاستبانة

بجميع محاورها).وبناءً على آراء المحكمين واقتراحاتهم وملاحظاتهم فقد تم إجراء التعديلات المطلوبة.

ب- ثبات أداة الدراسة :

قام الباحثان بقياس ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) وفق معامل ألفا كرونباخ وبلغ (٠.٩٢) وهذا يعد معامل ثبات ويدل على أن أداة الدراسة (الاستبانة) قد بلغت مستوى عال من الثبات.

٦- أساليب المعالجة الإحصائية:

اعتمد الباحثان في تحليل بيانات الدراسة على النظام الإحصائي (SPSS) وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- التكرارات والمتوسطات الحسابية و النسب المئوية.

- معامل الفا كرونباخ.

- معاملات ارتباط بيرسون.

- اختبار مربع (Chi-square)

- اختبار (CROSSTABLITION)

٧- نتائج الدراسة ونفسيرها:

للإجابة على السؤال الأول: هل المشاريع التجارية الصغيرة وسيلة ناجحة

للقضاء على البطالة النسائية في المملكة العربية السعودية؟

تمت الإجابة عليه بالتعرف على الآتي: العلاقة بين تملك مشروع تجاري

صغير في الوقت الحالي و النموذج القانوني للمشروع، العلاقة بين تملك مشروع

تجاري صغير في الوقت الحالي و إدارته ، تملك مشروع تجاري صغير في الوقت الحالي و الاعتقاد أن العمل الحر وسيلة ناجحة لتحسين الوضع المادي ، أهم أسباب تأسيس المشروع التجاري الصغير .

١- العلاقة بين تملك مشروع تجاري صغير في الوقت الحالي و النموذج

القانوني للمشروع

جدول [٥] العلاقة بين تملك مشروع تجاري صغير في الوقت الحالي و النموذج القانوني للمشروع

Sig	كا ٢	المجموع	النموذج القانوني للمشروع				العلاقة بين تملك مشروع تجاري صغير في الوقت الحالي و النموذج القانوني للمشروع			
			مؤسسة ذات مسؤولية محدودة	حق امتياز	شراكه	ملكية خاصة	التكرار	النسبة المئوية	هل تملكين مشروع تجاري صغير في الوقت الحالي؟	
٠٠٠	٦٥	٣٠٠	٢٠	٢٧	٥٥	١٩٨	التكرار	٤	هل تملكين مشروع تجاري صغير في الوقت الحالي؟	
		%١٠٠	%٧	%٩٠	%١٨٠	%٦٦٠	%النسبة المئوية			
		٠	٠	٠	٠	٠	التكرار	٤	هل تملكين مشروع تجاري صغير في الوقت الحالي؟	
		%٠	%٠	%٠	%٠	%٠	%النسبة المئوية			
		٣٠٠	٢٠	٢٧	٥٥	١٩٨	التكرار			المجموع
		%١٠٠٠	%٧٠	%٩٠	%١٨٠	%٦٩٠	%النسبة المئوية			

يتبين من الجدول السابق أن هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية طردية بين تملك مشروع تجاري صغير في الوقت الحالي و النموذج القانوني للمشروع حيث

كانت قيمه كا ٢ ذات دلالة إحصائية على مستوى أقل من ٠.٠٥ . حيث تبين أن هناك توجه كبير للملكية الخاصة للمشروع التجاري الصغير وربما يرجع ذلك إلى صغر حجم المشروع إضافة إلى أنه من قوانين إقراض المشروعات الصغيرة أن تكون ملك لشخص واحد فقط.

٢- العلاقة بين تملك مشروع تجاري صغير في الوقت الحالي و إدارته

جدول رقم [٦] العلاقة بين تملك مشروع تجاري في الوقت الحالي و إدارته

Sig	كا	المجموع	هل تديرين أعمال مشروعك ؟		التكرار	%	هل تملكين مشروع تجاري صغير في الوقت الحالي ؟
			لا	نعم			
. . . .	٩١.٣٢٧	٢٩١	٠	٢٩١	التكرار	١٠٠%	المجموع
		٩٧%	١٠%	٩٧%	%النسبة المئوية	٩٧%	
		٩	٤	٥	التكرار	٥%	
		%٣	%١	٢%	%النسبة المئوية	٣%	
		٣٠٠	٤	٢٩٦	التكرار	٣%	
		%١٠٠.٠	%١	%٩٩	%النسبة المئوية	٩٩%	

يتبين من الجدول رقم (٦) أن هناك علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين تملك مشروع تجاري صغير في الوقت الحالي و إدارة أعماله بين أفراد العينة حيث كانت قيمه كا ٢ ذات دلالة إحصائية على مستوى أقل من ٠.٠٥ . وهذا يبين على أن معظم أفراد العينة يمتلك مشاريع تجارية صغيرة ويقمن بإدارتها بأنفسهن مما يدل على قدرة المرأة السعودية على تحمل المسؤولية وإدارة مشاريعها بنفسها دون اللجوء لآخرين لإدارتها بدلا منهن . كما يدل على أن هناك بطالة عند النساء السعوديات واللاتي لم ييأسن وإنما بادرن بإنشاء مشاريعهن التجارية الصغيرة ليوفر لهن الاستقلال المادي والمعنوي عن أولياء أمورهن.

٣- تملك مشروع تجاري صغير في الوقت الحالي و الاعتقاد أن العمل الحر

وسيلة ناجحة لتحسين وضعهن المادي:

جدول رقم [٧] العلاقة بين نملك مشروع تجاري صغير في الوقت الحالي والاعتقاد أن العمل الحر وسيلة ناجحة لتحسين وضعهن المادي

المجموع	هل تعتقدن أن العمل الحر وسيلة ناجحة لتحسين وضعهن المادي؟				
	نعم	لا			
٣٠٠	٣٠٠	التكرار	نعم	هل تملكين أي مشروع تجاري صغير في الوقت الحالي؟	
%١٠٠	%١٠٠	%النسبة المئوية			
٠	٠	التكرار	لا		
%٠	%٠	%النسبة المئوية			
٣٠٠	٣٠٠	التكرار	المجموع		
%١٠٠.٠	%١٠٠.٠	%النسبة المئوية			

يتبين من جدول رقم (٧) أن جميع أفراد العينة ممن يملكن مشاريعهن التجارية الصغيرة يعتقدن أنه وسيلة ناجحة لتحسين وضعهن المادي والذي يوفر لهن الاستقلالية المالية و المعنوية. وبهذا فإن ذلك يثبت أن العمل بالمشاريع التجارية الصغيرة وسيلة ناجحة للقضاء على البطالة النسائية في السعودية.

٤- أهم أسباب تأسيس المشروع التجاري الصغير :

جدول رقم [٨] أهم أسباب تأسيس المشروع التجاري الصغير

النسبة المئوية	العدد	أهم أسباب تأسيس المشروع التجاري الصغير
%٩٧	٢٩٠	تحسين الوضع المادي
%٩١	٢٧٢	عدم وجود وظائف مناسبة
%١١	٣٣	الرغبة بالدخول بالمجال التجاري

يتبين من جدول رقم (٨) أهم الأسباب التي دفعت المرأة السعودية إلى إنشاء مشروعها التجاري الصغير حيث احتل تحسين وضعها المادي المرتبة الأولى (٩٧٪) وذلك بسبب معاناتها من البطالة وصعوبة الحصول على وظيفة مناسبة وهذا يأتي بالمرتبة الثانية (٩١٪). ومن هنا يتضح أن أهم الأسباب التي دفعت السيدات السعوديات إلى التوجه إلى إنشاء المشروعات الصغيرة هي الحاجة المالية، خاصة أن أغلبهن عانين من البطالة وصعوبة الحصول على المورد المالي، حيث لجأن إلى التوجه للمشروعات من أجل الخروج من شبك البطالة ومن ثم تأتي انعدام الفرصة الوظيفية حيث هي مكمل للسبب الأول. وهذه النتائج تتفق مع الدراسات الآتية: سلمان (٢٠٠٩)، إسلام (٢٠٠٩)، و عبد الباقي (٢٠٠٤).

للإجابة على السؤال الثاني: هل هناك علاقة بين التوجيه المناسب الحكومي أو الخاص عند البدء بالمشروع و وجود تصنيف إداري موحد بوزارة التجارة بالمملكة العربية السعودية؟

جدول رقم [٩] العلاقة بين التوجيه المناسب الحكومي أو الخاص عند البدء بالمشروع التجاري الصغير و وجود تصنيف إداري موحد بوزارة التجارة

Sig	نكا	المجموع	هل هناك تصنيف إداري موحد بوزارة التجارة ؟		التكرار	نعم	لا
			نعم	لا			
٠٠٣.	٩.٢٨٣	١٢٢	٩٨	٢٤	التكرار	نعم	هل هناك توجيه حكومي أو خاص مناسب عند البدء بالمشروع التجاري الصغير ؟
			٤١ %	٢٣ %	٨ %		
		١٧٨	١٧٨	٠	التكرار	لا	لا
			٥٩ %	٥٩ %	٠ %		
		المجموع	٣٠٠	٢٧٦	٢٤	التكرار	المجموع
			٪١٠٠.٠	٩٢ %	٨ %	% النسبة المتوية	

يبين الجدول رقم (٩) أن هناك علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين التوجيه المناسب الحكومي أو الخاص عند البدء بالمشروع التجاري الصغير ووجود تصنيف إداري موحد بوزارة التجارة بالمملكة العربية السعودية بين أفراد العينة ، حيث كانت قيمه كا ٢ ذات دلالة إحصائية على مستوى أقل من ٠.٠٥. وهذا يدل على أنه كلما قل التوجيه الحكومي أو الخاص نحو المشروعات التجارية الصغيرة كلما قل الاهتمام بوضع تصنيف إداري موحد بوزارة التجارة مما يؤدي مستقبلا إلى ضعف نموها و نشاطها. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة السميريات (٢٠٠٩).

للإجابة على السؤال الثالث : هل هناك علاقة بين مناسبة العمل في المشروعات التجارية الصغيرة من حيث خصوصية وطبيعة المرأة السعودية و الاعتقاد بوجود روح المبادرة للعمل الحر لديها ؟

جدول رقم [١٠] العلاقة بين مناسبة العمل في المشروعات التجارية الصغيرة من حيث خصوصية وطبيعة المرأة السعودية و الاعتقاد بوجود روح المبادرة للعمل الحر لديها

Sig	كا	المجموع	هل تمتددين بوجود روح المبادرة للعمل الحر لدى المرأة السعودية؟		التكرار	مناسبة	ما مدى مناسبة عملك في المشروعات التجارية الصغيرة و طبيعة المرأة السعودية؟
			لا	نعم			
...	٨٦.٢٧٤	٢٦٦	٠	٢٦٦	التكرار	مناسبة	ما مدى مناسبة عملك في المشروعات التجارية الصغيرة و طبيعة المرأة السعودية؟
		%٨٩	%٠	%٨٩	%النسبة المئوية		
		٣٤	١١	٢٣	التكرار	مناسبة	ما مدى مناسبة عملك في المشروعات التجارية الصغيرة و طبيعة المرأة السعودية؟
		%٧	%٣	%٨	%النسبة المئوية		
		٣٠٠	١١	٢٨٩	التكرار	المجموع	ما مدى مناسبة عملك في المشروعات التجارية الصغيرة و طبيعة المرأة السعودية؟
%١٠٠.٠	%٣	%٩٧	%النسبة المئوية				

يتبين من الجدول رقم (١٠) أن هناك علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين مناسبة العمل في المشروعات التجارية الصغيرة من حيث خصوصية وطبيعة المرأة السعودية و الاعتقاد بوجود روح المبادرة للعمل الحر لديها حيث كانت قيمة كا ٢ ذات دلالة إحصائية على مستوى أقل من ٠.٠٥ . وهذا يعني أن طبيعة وخصوصية المرأة السعودية لا تصدها عن روح المبادرة و التوجه للعمل الحر دون خوف من تأثر وضعها الاجتماعي أو نظرة المجتمع لها . وهذه النتيجة تتفق مع دراسة المحروق، و مقابلة (٢٠٠٦).

للإجابة على السؤال الرابع : ماهي الصعوبات التي تواجه المرأة السعودية عند تنفيذها لمشروعها التجاري الصغير ؟

جدول رقم [١١] الصعوبات التي تواجه المرأة السعودية عند تنفيذها المشروع الصغير

أي من الصعوبات التالية واجهتها عند تنفيذ المشروع	العدد	النسبة المئوية
عدم توفر التمويل المالي	٢٩٠	٪٩٧
صعوبة توفير الضمانات المالية	٢٨٤	٪٩٥
التعقيد في الاجراءات الإدارية	٢٥٠	٪٨٣

يتبين من الجدول (١١) أن من اكثر الصعوبات التي واجهت المشروعات النسائية الصغيرة عي عدم توفير تمويل مناسب للمشروع سواء كان تمويلاً عائلياً أو تمويلاً حكومياً، وربما يرجع ذلك إلى عدم الثقة بقدرات و امكانيات المرأة السعودية إضافة إلى نظرة المجتمع الدونية لقدرة المرأة على العمل والخروج من مظلة الاعتمادية. يلي ذلك صعوبة توفير المرأة السعودية الضمانات المالية المطلوبة لتنفيذ مشروعها الصغير، وربما يرجع ذلك إلى عدم امتلاكها ما يمثل ضماناً مالياً و كذلك انعدام الثقة في قدرة المرأة بالنجاح في مشاريعها .

أما تعقيد المرأة في الإجراءات الإدارية لتنفيذ مشروعها الصغير فربما يرجع ذلك إلى عدم وجود قوانين خاصة للمشروعات الصغيرة. وهذه النتيجة تتفق مع الدراسات الآتية : السميرات (٢٠٠٩) ، إسلام (٢٠٠٩) ، المحروق ، و مقابلة (٢٠٠٦) .

للإجابة على السؤال الخامس : ما العلاقة بين مدى مناسبة عمل المرأة السعودية في المشروعات التجارية الصغيرة و مواجهتها للرفض الأسري أو الاجتماعي عند البدء بالمشروع؟

جدول [١٢] العلاقة بين مدى مناسبة عمل المرأة السعودية في المشروعات التجارية الصغيرة ومواجهتها للرفض الأسري أو الاجتماعي عند البدء بالمشروع

Sig	كا	المجموع	هل تم مواجهة رفض أسري أو اجتماعي عند البدء بالمشروع؟		التكرار	غير مناسبة	ما مدى مناسبة عملك في المشروعات التجارية الصغيرة وطبيعة المجتمع السعودي المحافظ؟
			لا	نعم			
٠٠٠٠	٣٧.٥٣٨	٥٥	٥٥	٠	التكرار	مناسبة	ما مدى مناسبة عملك في المشروعات التجارية الصغيرة وطبيعة المجتمع السعودي المحافظ؟
		١٨٪	١٨٪	٪	النسبة المئوية		
		٢٤٥	١٤٧	٩٨	التكرار	مناسبة	ما مدى مناسبة عملك في المشروعات التجارية الصغيرة وطبيعة المجتمع السعودي المحافظ؟
		٪٨٢	٪٤٩	٣٣٪	النسبة المئوية		
		٣٠٠	٢٠٢	٩٨	التكرار	المجموع	ما مدى مناسبة عملك في المشروعات التجارية الصغيرة وطبيعة المجتمع السعودي المحافظ؟
		٪١٠٠	٪٦٧	٪٣٣	النسبة المئوية		

يتبين من الجدول رقم (١٢) أن هناك علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية بين مدى مناسبة عمل المرأة السعودية في المشروعات التجارية الصغيرة

و مواجهتها للرفض الأسري أو الاجتماعي عند البدء بالمشروع بين أفراد العينة حيث كانت قيمه كا ٢ ذات دلالة إحصائية على مستوى أقل من ٠.٠٥ . وهذا يبين تقبل الأهل و الأقارب و أفراد المجتمع لعمل المرأة السعودية في مجال المشروعات التجارية الصغيرة وذلك لعدم مساس هذه المشروعات بخصوصية المرأة السعودية و طبيعتها الاجتماعية. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة كل من : سلمان (٢٠٠٩) و صالح (٢٠٠٩).

للإجابة على السؤال السادس : ما العلاقة بين تناسب عمل امرأة السعودية

في المشروعات التجارية الصغيرة ومساعدة زوجها أو احد أقاربها في إدارة المشروع؟

الجدول [١٣] يوضح العلاقة بين مناسبة عمل المرأة السعودية في المشروعات الصغيرة ومساعدة زوجها أو أحد أقاربها في إدارة المشروع

Sig	كا	المجموع	هل يساعدك زوجك أو احد أقاربك في إدارة مشروعك ؟		التكرار	غير متناسبة	ما مدى تناسب عملك في المشروعات التجارية الصغيرة وطبيعة المجتمع السعودي المحافظ؟
			لا	نعم			
٠.٠٠٠	٢٧.٤٨١	٣٨	٣٨	٠	التكرار	غير متناسبة	ما مدى تناسب عملك في المشروعات التجارية الصغيرة وطبيعة المجتمع السعودي المحافظ؟
		%١٢	%١٢	%٠	% النسبة المئوية	متناسبة	
		٢٦٢	١٧٣	٨٩	التكرار	متناسبة	
		%٨٨	%٥٨	%٣٠	% النسبة المئوية		
		٣٠٠	١٣٤	٨٩	التكرار		المجموع
		%١٠٠.٠	%٧٠	%٣٠	% النسبة المئوية		

يتبين من الجدول رقم (١٣) أن هناك علاقة ارتباط طردية ذات دلالة

إحصائية بين مناسبة عمل المرأة السعودية في المشروعات الصغيرة ومساعدة زوجها أو

أحد أقاربها في إدارة المشروع بين أفراد العينة حيث كانت قيمه كا ٢ ذات دلالة

إحصائية على مستوى أقل من ٠.٠٥. وهذا يبين أن هناك موافقة وتقبل ودعم لعمل المرأة السعودية في هذا المجال سواء من أهلها وأقاربها بصفة خاصة و المجتمع بصفة عامة. حيث لوحظ أن هنالك تقبل من أفراد العائلة لعمل المرأة ضمن المشروعات الصغيرة ويقدمون الدعم الكافي لها للاستمرار بالعمل أي أنه ليس هنالك عوائق أسرية تمنع العمل للسيدات في المشروعات الصغيرة. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة كل من : سلمان (٢٠٠٩) و صالح (٢٠٠٩).

للإجابة على السؤال السابع: هل هناك علاقة بين مستوى التعقيدات القانونية والنظامية عند تأسيس المشروعات النسائية الصغيرة و المشاكل القانونية عند تأسيسه ؟

جدول رقم [١٤] العلاقة بين مستوى التعقيدات القانونية والنظامية عند تأسيس المشروعات النسائية الصغيرة و المشاكل القانونية عند تأسيسه

Sig	كا	المجموع	هل عانيت أي مشاكل قانونية عند تأسيس المشروع		التكرار	ضعيفة	ما مستوى التعقيدات القانونية والنظامية التي واجهتها عند تأسيس مشروعك الصغير؟
			لا	نعم			
٠.٠٠٠	١٠٤.٤٤٩	١٥٦	0	١٥٦	التكرار	ضعيفة	ما مستوى التعقيدات القانونية والنظامية التي واجهتها عند تأسيس مشروعك الصغير؟
		% ٥٢	%٠	%٥٢	% النسبة المئوية		
		٩٨	٣٢	٦٦	التكرار	متوسطة	ما مستوى التعقيدات القانونية والنظامية التي واجهتها عند تأسيس مشروعك الصغير؟
		%٣٣	%١١	%٢٢	% النسبة المئوية		
		٤٦	٤٦	٠	التكرار	معقدة	ما مستوى التعقيدات القانونية والنظامية التي واجهتها عند تأسيس مشروعك الصغير؟
		%١٥	%١٥	%٠	% النسبة المئوية		
		٣٠٠	٧٨	٢٢٢	التكرار	المجموع	ما مستوى التعقيدات القانونية والنظامية التي واجهتها عند تأسيس مشروعك الصغير؟
%١٠٠.٠	%٢٦	%٧٤	% النسبة المئوية				

يتبين من الجدول رقم (١٤) أن هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مستوى التعقيدات القانونية والنظامية للمشروعات الصغيرة التي تواجه المرأة السعودية ومعاناتها في مواجهة المشاكل القانونية عند تأسيسها مشروعها بين أفراد العينة حيث كانت قيمة كاي ٢ ذات دلالة إحصائية على مستوى أقل من ٠.٠٥. حيث عندما لا تتوفر القوانين المنظمة لتأسيس وإنشاء المشروعات الصغيرة في المملكة، وخاصة للعنصر النسائي فإن هنالك صعوبة لتوفير تمويل مناسب، حيث لا يجد المقرضون الضمان القانوني لأموالهم في حال أقرض صاحبات المشروعات الصغيرة وبالتالي تتعدم الفرصة بالحصول على تمويل مناسب. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة كل من: السميرات (٢٠٠٩)، سلمان (٢٠٠٩)، صالح (٢٠٠٩)، و عبد الباقي (٢٠٠٤).

للإجابة على السؤال الثامن: هل هناك علاقة بين وجود إدارة رسمية و تصنيف إداري خاص بالمشروعات التجارية الصغيرة بوزارة التجارة في المملكة العربية السعودية؟

جدول رقم [١٥] العلاقة بين وجود إدارة رسمية ووجود نصنيف إداري موحد خاص بالمشروعات التجارية الصغيرة بوزارة التجارة بالسعودية

Sig	كا	المجموع	هل هناك تصنيف إداري موحد بوزارة التجارة عند البدء بالمشروع؟		التكرار	نعم	هل هناك إدارة رسمية مختصة للملاك المشروعات الصغيرة؟
			لا	نعم			
٠.٠٠٠	٦٦.٨٢٩	١٤	٠	١٤	التكرار	نعم	هل هناك إدارة رسمية مختصة للملاك المشروعات الصغيرة؟
		%٦.٥	%٠	%٦.٥	% النسبة المئوية		
		٢٨٦	٢٦٦	٢٠	التكرار	لا	
		%٩٣.٥	%٨٢.٥	%١١.٠	% النسبة المئوية		
		٣٠٠	٢٦٦	٣٤	التكرار	المجموع	
%١٠٠.٠	%٨٢.٥	%١٧.٥	% النسبة المئوية				

يتبين من الجدول رقم (١٤) أن هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين وجود إدارة رسمية مختصة لملاك المشروعات الصغيرة ووجود تصنيف إداري موحدً بوزارة التجارة عند البدء بالمشروع على مستوى أقل من ٠.٠٥. وهذا يعني أنه كلما ضعف وجود تصنيف مناسب للمشروعات الصغيرة أصبح هناك ضعف في وجود معرفة بكيفية التعامل مع المشروعات الصغيرة، وهذا بدوره يؤدي إلى عدم دراية في التعاملات الإدارية مع ملاك المشروعات الصغيرة والمهتمين بها. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة كل من: السميرات (٢٠٠٩)، سلمان (٢٠٠٩)، صالح (٢٠٠٩)، و عبد الباقي (٢٠٠٤).

للإجابة على السؤال التاسع: هل هناك علاقة بين تلقي المساعدات المالية

للمشروعات التجارية الصغيرة و التصنيف القانوني للجهات الممولة لها؟

جدول رقم [١٦] العلاقة بين تلقي المساعدات المالية للمشروعات التجارية الصغيرة و التصنيف القانوني للجهات الممولة لها

Sig	كا	المجموع	هل هناك تصنيف قانوني للجهات الممولة للمشروعات الصغيرة عند بداية المشروع		التكرار	هل تلقيت أي مساعدات مالية؟
			لا	نعم		
.٠٠٠٠	٧٣.٩٥	٧٠	٣٣	٣٧	التكرار	نعم
		٢٣	١٢%	١٢%	%النسبة المئوية	
		٢٣٠	٢٣٠	٠	التكرار	لا
		٧٧%	٧٧%	٪٠.	%النسبة المئوية	
		٣٠٠	٢٦٣	٣٧	التكرار	
	٪١٠٠.٠	٨٨ %	١٢ %	%النسبة المئوية	المجموع	

يبين الجدول رقم (١٥) أن هناك علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية على مستوى أقل من ٠.٠٥ بين تلقي المساعدات المالية للمشروعات الصغيرة و التصنيف القانوني للجهات الممولة لها بين أفراد العينة . وهذا يعني أنه يقل الدعم المالي لمالكة المشروع الصغير عندما يكون التصنيف القانوني للجهات الممولة غير واضحة ومدعم للعمل الحر للمرأة السعودية ، بل إن هنالك تخوفاً من العمل من قبل أفراد الأسرة، إذا لم يكن هنالك دعم قانوني وأنظمة تحمي الفتيات وتحدد مساراتهن في العمل. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة كل من : السميرات (٢٠٠٩) ، سلمان (٢٠٠٩) ، صالح (٢٠٠٩) ، و عبد الباقي (٢٠٠٤).

للإجابة على السؤال العاشر : ماهي العقبات الرئيسية التي تواجه إدارة

المشاريع التجارية الصغيرة النسائية بالمملكة العربية السعودية ؟

جدول رقم [١٦] العقبات الرئيسية في إدارة المشروعات الصغيرة

ما هي العقبات الرئيسية التي تعاني منها في إدارة مشروعك ؟	العدد	النسبة المئوية %
التوفيق بين الأسرة و العمل	٢٤٥	٪٨٢
المشاكل المالية	٢٩٠	٪٩٧
التقبل الاجتماعي	٩٩	٪٣٣
الإجراءات الإدارية	٤٦	٪١٥
لا يوجد	٩	٪٣

يتبين من الجدول رقم (١٦) أن أكبر عقبة تواجههن لإدارة مشروعها الصغير هي المشاكل المالية و نسبتها (٩٧٪) وهذا يرجع إلى أن معظم من يعملن بالمشاريع الصغيرة هن العاطلات عن العمل واللاتي لا يمتلكن أي نوع من الضمانات المالية للحصول على قروض مالية تمكنهن من إنشاء هذه المشاريع. ويليها عقبة التوفيق بين الأسرة و العمل وبلغت نسبتها (٨٢٪) وذلك لحاجة العمل الحر لتفرغ شبه كامل من المرأة مما يؤدي إلى الإخلال بمسئولياتها الأسرية. أما عقبة

التقبل الاجتماعي فقد بلغت نسبتها (٣٣%) وهذا بسبب أن المجتمع السعودي تحكمه العادات و التقاليد التي لا تحبذ عمل المرأة في المجال التجاري حيث لا يزال المجتمع السعودي في طور النمو ولازال بحاجة للدعم لتقبل عمل المرأة واستقلالها المالي . وهذه النتيجة تتفق مع دراسة كل من : السميرات (٢٠٠٩) ، سلمان (٢٠٠٩) ، صالح (٢٠٠٩) ، و عبد الباقي (٢٠٠٤).

توصيات الدراسة :

بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فقد خرجت بعدد من التوصيات وهي على النحو التالي :

١ - وضع استراتيجيات وخطط طويلة الأمد على المستوى الوطني يهدف لتنمية هذه المشروعات في المملكة العربية السعودية بما يحقق تكاملها و تحقيق الترابط بين هذه المشروعات وبين المشروعات الكبرى. حيث تشير التجارب الدولية الناجحة للمشروعات الصغيرة إلى أنه يجب وجود منهج واضح و أهداف محددة لتنمية هذه المشروعات وأن يتم وضع سياسات لتنمية هذه المشروعات في الإطار الأعم الخاص بالسياسات الاقتصادية للمملكة . وفى هذا الخصوص هناك بعض المتطلبات الأساسية ، لا سيما فيما يتصل بالبناء المؤسسي اللازم لوضع سياسات تخص هذه المشروعات وتتضمن هذه المتطلبات ما يلي :

- نشر الوعي بالقوة والإمكانات الاقتصادية والاجتماعية الكامنة لهذه المشروعات ، واشراك جميع الجهات المعنية في ذلك .

- زيادة دور مؤسسات الاقراض للمشاريع الصغيرة ، وزيادة التسهيلات الممنوحة لتلك المشروعات.

- المحافظة عمى التكامل الوثيق بين سياسات وبرامج تنمية هذه المشروعات وبين التوجه العام للسياسة الاقتصادية ، حيث أنه في ظل الافتقار إلى هذا التكامل لن يتم الوصول إلى النتائج المرجوة ، لذا يجب إحداث نوع من التعديل على استراتيجيات التنمية الاقتصادية لاستيعاب قضية تنمية هذه المشروعات وتطوير الخدمات والسياسات المطلوبة لتنميتها.

- زيادة استقرار البنية المؤسسية وشفافيتها وامكانية التنبؤ بتطوراتها ، حيث يجب التأكيد على أنه بمجرد زيادة فعالية البنية المؤسسية وتنشيطها بما يسمح لها بتمثيل هذه المشروعات بفاعلية بإدراجها هي ومخاوفها في عملية صنع القرار. وينبغي أن تمنح هذه الآلية بعض الوقت لأن تعمل بكفاءة ، ولكي تترسخ في شكل نظام ، وسيعطيها ذلك في المقابل مزيد من المصداقية في عيون الفئة المستفيدة والمستهدفة .

٢- قيام وزارة العمل بزيادة الوعي بأهمية المشاريع التجارية الصغيرة بين أفراد المجتمع السعودي وما يترتب على ذلك من اخلاص و ولاء في العمل من تحقيق أرباح تتعدى بكثير دخل العمل الحكومي عن طريق إصدار دورية تهتم بإلقاء الضوء على التجارب الناجحة في المشروعات الصغيرة ، وتوجيه الشباب إلى كيفية اختيار مشاريعهم الصغيرة.

٣- الحرص على تزويد مالكات المشاريع الصغيرة بالدورات التدريبية الملائمة ودعمهن ماديا ومعنويا من قبل الحكومة السعودية و حاضنات الأعمال و الجهات الاستشارية قبل تنفيذ مشاريعهن .

٤- دعم المشروعات التجارية الصغيرة في السنوات الأولى من التأسيس للتغلب على أي معوقات وإيجاد آلية لتسويق المنتجات و الخدمات محليا لضمان التوسع في أقصر وقت ممكن.

- ٥- وضع التشريعات و سن الأنظمة التي توفر الحماية للمشروعات التجارية الصغيرة من قبل وزارة العمل باعتبارها مشروع وطني لمكافحة البطالة.
- ٦- زيادة اهتمام البنوك التجارية بالمتطلبات التمويلية للمشاريع التجارية الصغيرة ووضع خطط تمويلية مستقبلية لها.
- ٧- تشجيع المصارف التجارية الإسلامية لتمويل رأس المال العامل للمشاريع التجارية الصغيرة كبديل تمويلي يتوافق مع الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال اعتمادات المرابحة أو المشاركة.
- ٨- تذليل العقبات الإدارية التنظيمية والسياسات الحكومية للنظام المصرفي، التي هي من أهم العناصر الأساسية لإتمام عمليات تمويل المشاريع التجارية الصغيرة في المصارف التجارية.
- ٩- عمل مسح دوري لهذه المشاريع لحصر الإحصاءات الخاصة بها في مجالات الإنتاج والقوى العاملة ورأس المال من أجل مساعدة الجهات المعنية في اتخاذ القرارات الملائمة لتطوير هذه المشاريع مستقبلا .
- ١٠- اهتمام وزارة التجارة بتنظيم المعارض المتخصصة لترويج وتسويق منتجات المشروعات الصغيرة ونشر المعلومات التسويقية اللازمة لمساعدتهم على تسويق منتجاتهم داخل المملكة العربية السعودية وخارجها.
- ١١- قيام وزارة التجارة بإنشاء قاعدة بيانات متخصصة بشروط وتفاصيل أنظمة تمويل المشاريع التجارية الصغيرة.

المراجع :

أولاً : المراجع العربية :

- ١- الأسرج، حسين،(٢٠٠٥)، المشروعات الصغيرة كمدخل لتمتع المواطن المصري بحقوقه الاقتصادية، قطاع المشروعات الصغيرة، جمهورية مصر العربية، دار المريخ للنشر والإبداع، القاهرة، مصر.
- ٢- آل رجب ، فرح (٢٠١٢)، كشف عنها في ندوة نظمها صندوق الأمير سلطان دراسة لصندوق التنمية الصناعية: ٤٥٪ من معوقات الاستثمار ناجمة عن الإجراءات والأنظمة، دورية الشرق . العدد ٢٣٤٢ .
- ٣- الحسين، نايف (٢٠١٢). المنشآت المتوسطة والصغيرة .. إدارتها وأساليب تنميتها ، مجلة التنمية الإدارية . معهد الإدارة العامة، العدد ١٠٦ .
- ٤- الخريف، رشود (٢٠١٤). (لماذا لم تتغير معدلات البطالة؟). مجلة الاقتصادية ، عدد ٧٦٨٥.
- ٥- رمانة، ماهر، (٢٠١٢)، المخاطر والمشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية .
- ٦- السالم ، تهاني (٢٠١٤). طالبوا وزارة العمل بسن قوانين تحفظ كرامة المرأة .. البطالة النسائية .. حلول مؤقتة لأزمة متفاقمة . مجلة الرسالة ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة .
- ٧- سلمان، ميساء (٢٠٠٩). الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية- دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية في الدنمارك.

- ٨- السميرت، بلال (٢٠٠٩). المشكلات المالية والإدارية التي تواجه المشاريع الصغيرة في إقليم الشمال. دراسات، العلوم الأردنية، الجامعة الأردنية، المجلد ٣٦، العدد ٢.
- ٩- شبلاق، عماد (٢٠٠٧). المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مدينة الرياض بين الضمور والاستمرار. ورقة عمل مقدمة إلى ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، الرياض ٢٨ - ٢٩ ديسمبر.
- ١٠- صالح، إدريس (٢٠٠٩). (المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية)، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية في الدنمارك.
- ١١- عبد الباقي، صابر (٢٠٠٤). المشروعات الصغيرة وأثرها في القضاء على البطالة. المجلة العلمية، عدد (٢٢) جامعة المنيا، مصر.
- ١٢- عفانة، جهاد و أبو عيد، قاسم (٢٠٠٤). "إدارة المشاريع الصغيرة". دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ١٣- المبيريك، محمد والشمري، تركي (٢٠٠٦). تأسيس المشروعات الصغيرة وإدارتها. مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت.
- ١٤- المحروق، ماهر ومقابله، أيهاب (٢٠٠٦). المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتهما. على الموقع الإلكتروني: www.aabfs.org، أيار.
- ١٥- مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات بالمملكة العربية السعودية (١٤٣٦هـ).
- ١٦- ملاح، محمد (٢٠١٣). البطالة النسائية في السعودية. مجلة الشرق. العدد رقم ١٥٨.

- ١٧- منظمة العمل العربية (٢٠٠٨). المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية . مؤتمر العمل العربي ، الدورة الخامسة والثلاثون ، شرم الشيخ ، مصر.
- ١٨- الهيئي ، نواز (٢٠٠٥). الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي ، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، ملف الخليج الإحصائي ، الدوحة.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- 1- Islam, Serazul,(2009)," Start-up and growth constraints on small-scale trading in Bangladesh", Journal of Chinese entrepreneurship, Vo.1, No.3, pp. 227-239.
- 2- Latha, K. & Murthy, B.(2009),"Problems of small scale entrepreneurs in Nellore district", Journal of Chinese Entrepreneurship, Vol.3 No.1,pp. 268-278.
- 3- Prasad, Sameer & Tata, Jasmine, (2009), " Micro-enterprise quality", International Journal of Quality & Reliability Management, Vol. 26, No. 3, pp. 234-246.
- 4- Wu,Junjie, Song,Jining & Zeng, Ctherine,(2008),"An empirical evidnce of small business finance in China",Management Research View, Vol. 31, No.12, pp. 969-975.

بسم الله الرحمن الرحيم

المكرمة الأستاذة حفظك الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الباحثان بمشروع بحثي ممول من قبل كرسى الشيخ عبد العزيز بن عبد الرحمن الدايج لتنمية المجتمع المحلي ممثلاً بمعهد الأمير عبد الرحمن بن ناصر للبحوث والخدمات الاستشارية بعنوان " المشاريع النسائية الصغيرة ودورها في حل مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية". وذلك بهدف دراسة المشاريع الصغيرة ومدى فعاليتها ومواءمتها لعلاج البطالة النسائية في المملكة العربية السعودية..

ونظراً لأهمية رأيكم؛ فإننا نأمل منكم التعاون الصادق والموضوعي في الإجابة عن جميع عبارات الاستبانة، علماً بأن ما ستدلون به من معلومات ستكون موضع السرية التامة ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي.

شاكرين ومقدرين لكم سلفاً حسن تعاونكم..

هذا والله يراكم ، ،

الباحثان:

أ.د. مها بنت محمد الجمحي

د. ناصر بن سعد القحطاني

أولاً : البيانات الأولية:

الرجاء وضع علامة (✓) في المكان المناسب:

- ١- العمر:
- ٢٠ / ٢٥ سنة () - ٢٦ / ٣١ سنة () - ٣٢ / ٣٧ سنة ()
- ٣٨ / ٤٣ سنة () - ٤٤ سنة فما فوق ()
- ٢- الحالة الاجتماعية:
- عزباء () - متزوجة () - مطلقة () - أرملة ()
- ٣- المؤهل الدراسي:
- ابتدائي () - متوسط () - ثانوي () - جامعي وأعلى ()
- ٤- هل عملت من قبل في القطاع الحكومي أو الخاص:
- نعم () - لا ()

ثانياً : البيانات الأساسية:

الرجاء وضع علامة (✓) أمام مدى موافقتك للعبارات التالية:

رقم العبارة	العبارة	درجة الموافقة	
		نعم	لا
١	هل تمتلكين أي مشروع تجاري في الوقت الحالي؟		
٢	هل تديرين أعمال مشروعك بنفسك؟		
٣	هل تعتقدين أن العمل الحر وسيلة فعالة لتحسين وضعك المالي؟		
٤	هل وجدت تصنيف إداري موحد بوزارة التجارة عند البدء بمشروعك التجاري الصغير؟		
٥	هل لاحظت من خلال تعاملك مع الجهات الرسمية و المختصة بالمشروعات و التنمية إن		

المشاريع النسائية الصغيرة ودورها في حل مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية

رقم العبارة	العبارة	درجة الموافقة	
		نعم	لا
	هنالك تفرقة بين نوع المشروع سواء صغير أو كبير أو متوسط منذ بداية تأسيسك للمشروع؟		
٦	هل وجدت التوجيه الحكومي أو الخاص المناسب عند البدء بمشروعك؟		
٧	هل هنالك إي قوانين مكتوبة حصلت عليها من الجهات الرسمية تتعلق بتأسيس و تطوير مشروعك التجاري الصغير؟		
٨	من وجهة نظرك هل تعتقد إن الفتاة السعودية لديها روح المبادرة للعمل الحر ضمن منظومة المشروعات الصغيرة؟		
٩	هل يساعدك زوجك أو احد أقاربك في إدارة المشروع؟		
١٠	هل واجهت أي نوع من الرفض الأسري أو الاجتماعي عند البدء بمشروعك؟		
١١	هل عانيت أي مشاكل قانونية عند تأسيس مشروعك؟		
١٢	هل وجدت تصنيف إداري موحد بوزارة التجارة عند البدء بمشروعك التجاري الصغير؟		
١٣	هل هنالك إدارة رسمية مختصة تتعاملين معها كمالك مشروع تجاري صغير؟		
١٤	هل تلقيت أي مساعدات مالية؟		
١٥	هل وجدت عند بداية المشروع تصنيفا قانوني للجهات الممولة لمشروعك الصغير؟		
١٦	هل يعتبر الحصول علي تمويل للبدء بمشروعك التجاري الصغير عائقا أمام السيدات الراغبات العمل بالمشروعات الصغيرة؟		
١٧	ماهي أهم أسباب تأسيسك لمشروعك التجاري الخاص؟ (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)		
	- تحسين الوضع المادي		
	- عدم وجود وظائف		
	- الرغبة بالدخول بالمجال التجاري		
١٨	ما هي الصعوبات التي واجهتك عند تنفيذ مشروعك الصغير؟ (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)		
	عدم توفر التمويل المالي		
	صعوبة توفير الضمانات المالية		
	التعقيد في الإجراءات		
١٩	ما درجة التعقيدات القانونية التي واجهتك عن تأسيس مشروعك التجاري الصغير من خلال وجهة نظرك؟		
	قليلة		
	متوسطة		

أ.د/ مها بنت محمد العجمي ، د/ ناصر بن سعد القحطاني

درجة الموافقة	العبارة		رقم العبارة
	لا	نعم	
		معقدة	
		ما هي العقبات الرئيسية التي تعانين منها في إدارة مشروعك ؟ (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)	٢٠
		التوفيق بين الأسرة و العمل .	
		المشاكل المالية.	
		التقبل الاجتماعي .	
		الإجراءات الإدارية.	
		لا يوجد .	

